

التيارات المعاصرة في علم المصطلح وأثرها في ترجمة المصطلح القانوني:

نقل مصطلحات الأحكام القضائية بين الثقافتين العربية والفرنسية أمودجاً

The Impact of Contemporary Terminological Trends on the Translation of Legal Lexicon:

The Translation of Judicial Holdings as a Cultural Transfer Between the French and Arabic Legal Spheres

تقي الدين دحمان¹، نسرين كنزة بن دحو²

1 جامعة وهران 1 – أحمد بن بلة (الجزائر)،: dahman.takieddin@edu.univ-oran1.dz

2 جامعة وهران 1 – أحمد بن بلة (الجزائر)،: wahranfaculty@gmail.com

تاريخ النشر 2026/05/24

تاريخ القبول: 2026/02/28

تاريخ الاستلام: 2025/09/05

ملخص:

تضطلع هذه الدراسة بتحليل رؤى التيارات المعاصرة في علم المصطلح وأثرها في ترجمة المصطلح القانوني، مُتخذةً نقل مصطلحات الأحكام القضائية بين الثقافتين العربية والفرنسية أمودجاً. وتبحث عناصر هذا المقال في التحديات التي يطرحها التباين المفاهيمي والتمايز المصطلحي بين هذين النسقين القانونيين، واستراتيجيات الترجمة المبتهجة لمعالجته. كما تُسلط الدراسة الضوء على مهمة المترجم ودوره المحوري بوصفه وسيطاً ثقافياً في ظلّ ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.

وُثبتت الترجمة القانونية، في هذا العصر الرقمي، أنها ممارسة قائمة على النقل الثقافي أشد من كونها مجرد تكافؤ لساني، لا سيما فيما يتعلق بنقل المفاهيم الراسخة ذات الأبعاد الدينية والثقافية، مثل وقائع الأحكام القضائية وحيثياتها. وتُفضّل المناهج النظرية والمنهجية الحالية تكييف المصطلحات وظيفياً وسياقياً، مما يفضي إلى تأمل ترجمي يسنّ توصيات قائمة على مواءمة ممارسات المترجمين القانونيين وتعزيز تكوينهم.

كلمات مفتاحية: علم المصطلح، التيارات المعاصرة، المصطلح القانوني، الترجمة القانونية، الأحكام القضائية، التمايز المفاهيمي، النقل الثقافي، الذكاء الاصطناعي.

Abstract:

The present study examines the implications of contemporary terminological trends and their impact on the translation of legal lexicon, taking as a model the cultural transfer of judicial holdings between the French and Arabic legal spheres. The article addresses the challenges posed by conceptual asymmetry between these two legal systems and the translation strategies employed to mitigate them. It also highlights the crucial role of the translator as a cultural mediator in light of emerging artificial intelligence tools and applications.

In the digital age, legal translation proves to be an exercise in cultural transposition rather than mere linguistic equivalence, particularly when conveying established concepts with religious and cultural dimensions, such as judicial facts and reasoning. Current theoretical and methodological approaches prioritize functional and contextual adaptation of terms. This reflection leads to recommendations for harmonizing practices and enhancing the training of legal translators.

Key words: Keywords: Terminology, Contemporary Trends, Legal Terminology, Legal Translation, Judicial Holdings, Conceptual Asymmetry, Cultural Transfer, Artificial Intelligence.

1. مقدمة:

تُضفي عولمة الأنظمة القانونية ورقمنتها أهمية بالغة على سيورة الترجمة عامةً والترجمة المتخصصة على وجه التحديد، إذ تضع الترجمة المتخصصة في صميم التفاعلات الواقعة بين المجالات القانونية المختلفة. وفي هذا السياق، تُصبح المصطلحات القانونية، التي تُعد انعكاساً لثقافات وأنساق فكرية راسخة، قضية ذات أهمية بالغة. لذا، يتعين على المترجم القانوني سد الفجوة بين نص القانون وروح الثقافة التي أنتجته، وهي مهمة صعبة ازدادت تعقيداً مع بروز تيارات مصطلحية جديدة وظهور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته اللسانية.

يهدف هذا المقال إلى تحليل أثر التيارات المعاصرة في علم المصطلح في ترجمة المصطلحات القانونية، مرتكزاً على دراسة حالة نموذجية حول انتقال أسس الأحكام القضائية بين الثقافتين العربية والفرنسية. وتُجسّد أسس الأحكام القضائية وحيثياتها وأسبابها (Les attendus de jugement)، بوصفها جوهرًا منطقيًا للحكم ذاته، أحد تحديات الترجمة القانونية؛ إذ تجمع بين المفاهيم القانونية ذات السياق والبُعد الثقافي، والمصطلحات الدقيقة التي تعبر عنها، والبلاغة القضائية (la rhétorique judiciaire) المضبوطة التي تحبّك صياغتها. وعلى هذا الأساس، تتجاوز ترجمة الأحكام القضائية المذكورة، مجرد استبدال بسيط للمصطلحات المتضمنة؛ لتُشكّل في نهاية المطاف نقلاً ثقافياً حقيقياً (un véritable transfert culturel) متكامل الأركان.

تأسسًا على ما بسط طرحه سلفاً، تُطرح الإشكالية الآتية: ما التيارات المعاصرة في علم المصطلح؟ وما أثرها في ترجمة المصطلح القانوني؟ وما موضعها في سياق الممارسة الترجمة؟

تعزيزاً للإشكالية المطروحة، تتساءل الدراسة:

- كيف تُدرس التيارات المعاصرة في علم المصطلح في ميزان الترجمة ونظرياتها؟
- وكيف تُحلّل هذه التيارات في ميزان الترجمة واستراتيجياتها؟
- وما رهانات ترجمة مصطلحات الأحكام القضائية بين الثقافتين العربية والفرنسية؟
- وما آفاق الدراسة الحالية في ظل ظهور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته اللسانية؟

وبغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المثارة، سنبدأ، في مستهل هذا المقال، بدراسة التيارات المصطلحية المعاصرة وتداعياتها على نظريات الترجمة واستراتيجياتها، ثم نطبق هذا التأمل الترجمي على النقل الثنائي ذي الاتجاهين، للمصطلحات القانونية المتأرجحة بين اللغتين العربية والفرنسية؛ وفي نهاية المطاف، نحدد تحديات البحث القائمة، ونسب توصيات الدراسة من حيث طبيعة الممارسة الترجمة وواقعها وآفاقها، لا سيما في ضوء أدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته.

وتجدر الإشارة إلى البحث في مجال الترجمة القانونية، بين اللغتين العربية والفرنسية، قد نال حصة الأسد في غير ما موضع من المقالات العلمية (بوجلاب، أ. بوخالفة، م. ر. بن عودة، ع. 2021)، ومذكرات التخرج، وأطاريح الدكتوراه (رضوان زكي، م، 2016)، ومشاريع البحث التكويني الجامعي. في حين تأتي الدراسة الحالية لتعالج منظوراً جديداً يسلط الضوء على التيارات المعاصرة في علم المصطلح وأثرها في ترجمة المصطلح القانوني، لا سيما في حقبة الذكاء الاصطناعي وآفاق توليد المصطلحات بأدواته ومواقع وتطبيقاته.

2. التيارات المعاصرة في علم المصطلح في ميزان الممارسة الترجمة

يُعنى علم المصطلح، وفق الباحثة ماريا تيريزا كاري (Cabré M. T., 1998)، بعلوم شتى وبحقول معرفية متميزة، إذ يُعدُّ اختصاصاً مُستقلاً بذاته، ذا طابع بيني (Interdisciplinaire) وطبيعة عابرة للتخصصات. ويتجلى النشاط المصطلحي في تلبية حاجيات الشركات المصنّعة قصد مساهمة التطور الحاصل في التخصصات العلمية والتقنية المختلفة، منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي. وحين التطرق إلى المدارس الفكرية المعاصرة في علم المصطلح الحديث، يُضَمَّنُ علي القاسمي (القاسمي، ع، 2008، ص 271-272) ثلاث مدارس فكرية مختلفة:

- **مدرسة فيينا:** تتبنى هذه المدرسة نظرية المهندس النمساوي فيستر Wüster الفلسفية، إذ تعدُّ المصطلحات اللغوية وسيلة اتصالٍ وثيق بطبيعة المفاهيم، ومن ثمَّ؛ يجب على البحث المصطلحي أن ينطلق من دراسة المفاهيم، والعلاقات التي تربطها، وخصائصها، وأبعادها، ووصفها، وتعريفها؛ ثم تأتي صياغة المصطلحات التي تُعبّر عنها. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى تبني اليونسكو توجهات هذه المدرسة.
- **مدرسة براغ:** تنحدر هذه المدرسة المصطلحية من مدرسة براغ اللسانية والوظيفية، وأعمال اللساني فرديناند دو سوسير (F. De Saussure) وتتبنى هذه المدرسة التوجه اللساني الصرف الذي يرى بأن المصطلحات هي جزء لا يتجزأ من ألفاظ اللغة العامة. وعليه، لا بُدَّ للبحث المصطلحي، من حيث المبدأ، أن يستخدم وسائل لسانية بما فيها الوسائل المعجمية.
- **المدرسة الروسية:** أُسست هذه المدرسة على يدي المهندسين الروسين، شابلجين (Caplygin) والمصطلحي لوط (Lotte)، أعضاء أكاديمية العلوم السوفيتية سابقاً. وتتبنى هذه المدرسة اتجاهاً موضوعياً قائماً على المفهوم وعلاقاته بالمفاهيم الأخرى المجاورة له، ومسألة المطابقة بين المفهوم والمصطلح.

بناءً على هذه المعطيات المصطلحية النظرية، وأخذاً لواقعنا الرقمي في الحسبان، لم يعد يُنظر إلى علم المصطلح على أنه علم قائم على جردٍ ثابتٍ من المصطلحات، إنما نظام بيئي وحركي (écosystème dynamique) متطور. وتتميز التيارات المعاصرة في علم المصطلح، بنحو عام، بما يأتي:

(1) الاستحداث المُلح (la néologie de nécessité): في مواجهة ظهور مفاهيم قانونية جديدة، مثل: التحرش

الإلكتروني le cyberharcèlement ، والتنمر الإلكتروني la cyberintimidation ، والقانون البيولوجي le biodroit، وغيرها من مصطلحات مستحدثة.

(2) التهجين اللساني (l'hybridation linguistique): من جراء التعبيرات والمصطلحات المستحدثة، الفرنسية والإنجليزية، والاقتراض اللساني المتسارع.

(3) السعي إلى تحقيق التناغم فوق الوطني (l'harmonisation supranationale): مع قانون الاتحاد الأوروبي، والقانون الدولي؛ هذا التناغم الذي يتعارض أحياناً مع الخصوصيات الوطنية (في أبعادها العرفية، ومعتقداتها الدينية، ومواقفها السياسية، وأصولها الثقافية).

تتطلب هذه الحركة، بناءً على قواعدها المعرفية، من المترجم تقمص دور فاعلٍ في رصد المصطلحات والوساطة في نقلها. كما تؤثر هذه التحولات، بنحو جوهري، على «الممارسة الترجمية». ولا يقتصر دور المترجم القانوني المعاصر، بوصفه مُصطلحياً فاعلاً (un terminologue-acteur) ، على إدراك المفهوم المصدر (le concept source) واستيعابه فحسب؛ إنما يشمل دوره تقييم مدى تكافؤ المصطلح المترجم في ثقافة النص المستهدف، والمشاركة، عند الاقتضاء، في سن المصطلحات وإعدادها أو تكييفها.

وفي مسار الدائرة المصطلحية وإسهاماتها في سيرونة الترجمة، يرى الديدواي أنه عادة ما يكون المترجم هو منتج المصطلح لأنه أول من يصطدم به ولا يصل إليه المصطلح من المصطلحي إلا بعد أن يترجمه بنفسه ثم تُسند — فيما بعد — مهمّة جمع المصطلحات وتوحيدها إلى المصطلحي (الديدواي، م، 2009، ص50). وتُعدّ هذه الممارسة قطعةً من مشهد تقني ورقمي متكامل الأركان، تصبح فيه قواعد البيانات المصطلحية، والأنظمة الرقمية، وأدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب (TAO) ؛ حلقة أساسية لا غنى عنها.

1.2 التيارات المعاصرة في علم المصطلح في ميزان الترجمة ونظرياتها

على الصعيد النظري، تؤكد هذه التيارات المعاصرة في علم المصطلح التحول من نموذج لساني توجيهي صرف، مثل مبدأ التكافؤ الشكلي عند نايدا (Nida E. A., 1964) ، (Nida E. A., and Taber C. R., 1982, p200)، إلى نموذج

اجتماعي ومعرفي ووظيفي في الآن ذاته. وفي هذا السياق الترجمي، تتجلى نظرية الهدف (Skopos) لهانس فيرمير (Vermeer, 1989), (H. J., 1989), ونظرية المعنى (النظرية التأويلية في الترجمة la théorie interprétative de la traduction) (المدرسة باريس) المدرسة العليا للترجمة والمترجمين (Seleskovitch D., et (ÉSIT) Lederer M., 1993, p116)، ويكتسيان معناهما الكامل؛ إذ يجب (وفق هذين النظريتين) أن تخدم ترجمة المصطلح الغرض التواصل للنص المستهدف، وأن تستند إلى عملية تجريد (déverbalisation) المفهوم وفك رموزه بدلاً من سيرورة الترميز الحرفي (transcodage mot-à-mot).

ويكمن التحدي النظري الرئيسي في إدارة التباين المفاهيمي بين الأنساق القانونية. تُعدّ نظريتنا إضفاء الصبغة المصطلحية على الكلمة (déterminologisation) وإعادة التحويل المصطلحي (retterminologisation)، عند رأي (Rey A., 1979)، وماريا تيريزا كابرّي (Cabrè M. T., 1998)، حلقة نظرية أساسية لوصف العملية التي يفقد بها المصطلح التقني مكانته في النص الأصل، ليُعاد صياغته في اللغة العامة قبل إعادة بناء تصوره أي مفهمته (re-conceptualisé) ومنحه طابعاً تصورياً في مصطلحية الثقافة المستهدفة. أما المنهج الاجتماعي والمصطلحي، فيُركز، من منظوره، على استخدام المصطلح ومدى تداوله في الأوساط الاجتماعية.

إن آليات صناعة المصطلح القانوني وأنساقه في اللسان العربي الحديث لا تختلف كثيراً، في جوهرها، عن آليات صناعة المصطلح العربي بصفة عامة؛ فاللسان العربي يتسم بخصوصيات صوتية ودلالية وتركيبية متميزة لا بد من أخذها في الحسبان في أثناء عملية الصناعة المصطلحية. وفي هذا الصدد، يذكر عمار ساسي (ساس، ع، 2012، ص105)، في سياق معالجة آليات صناعة المصطلح في اللسان العربي، نقاطاً يراها جديرة بالاهتمام في أثناء عملية الصناعة، وهي:

- عالم المصطلح: ويصفه بأنه عالم حركي في نماء مستمر ووفق حركية المخترع ونمائه.
- رباعية الحلقات: المجتمع، والمخترع، والمصطلح، واللغة.

أي إن المخترع يدخل على المجتمع، وفق عمار ساسي (ص105)، بينما يدخل المصطلح على اللغة وهو ليس منها. وهذا ما يصعب تحقيقه في صناعة المصطلح القانوني وترجمته، لا سيما في هذا العصر الرقمي، إذ إن الناقل (المترجم) يلجأ، في الأغلب، إلى حلول فردية (ذات نزعة ذاتية) في أثناء عملية النقل؛ على الرغم من إمكانية الصناعة في اللغة العربية بوصفها لغة اشتقاقية بامتياز.

2.2 التيارات المعاصرة في علم المصطلح في ميزان الترجمة واستراتيجياتها

عند مواجهة مصطلح وافد (جديد) أو غير متماثل، سواء أكان النقل إلى العربية أم إلى الفرنسية، تُتاح للمترجم مجموعة واسعة (ترسنة) من التقنيات. وتشمل هذه التقنيات الشائعة الاقتراض (l'emprunt) (Vinay J-P, et Darbelnet الصرف)

(J., 1972, p8) مثل نقل مصطلح «الخلع» من العربية إلى الفرنسية بـ«Khol'â»، ومصطلح «الفتاحة» بـ«La Fatiha». والتكليف الصوتي أو التصويري (النَّقْحَرَة، أو النقل الحرفي، أو النسخ الحرفي، أو الحورفة، أو الحرفنة) (Catford J. C., 1965, p66) مثل نقل مصطلح «القاضي» من العربية إلى الفرنسية بـ«qâdî»، ونقل مصطلح «Alsace-Moselle» من الفرنسية إلى العربية بـ«ألزاس-موزيل»، وترجمة مصطلح «Amiante» من الفرنسية إلى العربية بـ«أميانت»، مع الشرح المفصل لهذه المصطلحات في اللغة المستهدفة. والمحاكاة البنوية (le calque de structure) مثل نقل مصطلح la force majeure من الفرنسية إلى العربية بالقوة القاهرة.

ومع ذلك، تبقى الاستراتيجية المفضلة لنقل المفاهيم ذات الجذور الثقافية العميقة هي الشرح المطول (la périphrase explicative)، أو الترجمة التوضيحية (la traduction éclairante)، حتى لو استدعى ذلك التوضيح بالإيجاز في سبيل بلوغ الدقة المفاهيمية. وفي بعض الأحيان تكون الترجمة نفسها ترجمة شارحة، طوعاً أو كرهاً، مثل ترجمة المصطلح الفرنسي «Identification génétique» بالجملة المصطلحية العربية الآتية: «التحقيق من الهوية عن طريق فحص البصمات الوراثية»، وترجمة المصطلح الفرنسي «Bénéfice de discussion» بالجملة المصطلحية العربية الآتية: «الدفع بطلب مقاضاة المدين أولاً» (ق.م.ف.ع، 2012، ص2328، ص2362).

وعادةً ما يخضع انتقاء الاستراتيجية المثلى إلى تحليل دقيق لما يُطلق عليه في حقل الترجمة بالغرض، أو الهدف Skopos. قد تستدعي ترجمة حكم ما، بغرض إيضاح معلومات عامة تُعنى بالعمل، تحري المزيد من الشرح المطول والتورية. وعلى النقيض من ذلك، تتطلب الترجمة ذات القيمة الإثباتية، أو تلك الموجهة لهيئة قضائية معينة، دقةً مصطلحية مطلقة، حتى لو اقتضى الأمر الاحتفاظ بالمصطلح المصدر مع إدراج ملاحظة المترجم؛ مما يجعله (أي المترجم) مؤلفاً مشاركاً (un co-auteur) في إعداد النص القانوني باللغة المستهدفة، وهذا ما يثبت صحة ما يُشاع على المترجمين بأنهم، هم، من يتولون زمام توليد المصطلحات ووضع مقابلات لها (القاسمي، ع، 2009، ص81-82).

3. ترجمة مصطلحات الأحكام القضائية بين الثقافتين العربية والفرنسية

يُعَدُّ التقارب بين المجالات القانونية العربية (ذات التقاليد المدنية المتشعبة بالفقه الإسلامي والمستمدة من الشريعة الإسلامية) والمجالات القانونية الفرنسية (ذات التقاليد المدنية الرومانية والجرمانية والمستمدة منهما) تجربةً أختَّاذةً في علم الترجمة بنحو عام، ومختبراً فعلياً في دراسات الترجمة القانونية بنحو خاص. فعلى الرغم من وجود قائمة مشتركة من المفاهيم القانونية بين الفضاءين العربي والفرنسي (مثل: الخطأ، والجرم، والعقد، والإثبات، ونحو ذلك)، ثمة اختلافات عميقة؛ إذ تُجسِّد هذه الأنساق القانونية رؤى العالم المختلفة (Weltanschauung) (visions du monde). فعلى سبيل المثال لا الحصر، لا يوجد لمفاهيم «اللَّعان، والرَّدَّة، والبنونة الصُّغرى، والبنونة الكُبرى، وصادق المثل، والولي، والدية» في الشريعة الإسلامية مُقابلٌ مباشرٌ في القانون الفرنسي، مما يستدعي نقلاً مفاهيمياً بدلاً من مجرد ترجمة حرفية.

كما تُعدُّ ترجمة حيثيات الأحكام القضائية الاختبارَ النهائي والأمثل الذي تتجلى فيه أبعاد النقل الثقافي، فعادة ما تُبنى حيثيات الحكم القضائي الفرنسي على قياس قانوني (un syllogisme juridique) دقيق ومضبوط (بتوظيف العبارات الآتية: حيث إن...، بالنظر إلى أن...، بناءً على هذه الأسباب...، ونحو ذلك). بينما قد يتضمن استدلال القضاة في العالم العربي، على الرغم من تأثرهم المتزايد بهذا النموذج الفرنسي، إشاراتٍ إلى المبادئ العامة للفقهاء الإسلامي أو إلى حجج مستمدة من الشريعة الإسلامية أشد بلاغةً. لذلك، يجب على المترجم أن ينقل في الوقت نفسه منطق الاستدلال القضائي ومصطلحاته وسماته التراثية (l'ethos) وأبعاده الثقافية.

1.3 ترجمة مصطلحات الأحكام القضائية من الثقافة العربية إلى الفرنسية

تواجه سيرورة الترجمة إلى الفرنسية (بوصفها لغة مستهدفة في هذا السياق) تحدي ثنائية التغريب (l'exotisation) (Gile D, 2005, pp249-250) مقابل التوطين أو التجنيس naturalisation (Venuti L, 1998, p5)، فهل ينبغي الاحتفاظ بالمصطلحات العربية (مثل مصطلحي: النشوز، أو التلفيق) للحفاظ على غيبيتها الثقافية، مع تعريضها لخطر الغموض في اللغة المستهدفة (الفرنسية)، أم ينبغي توطينها بمكافئ وظيفي (مثل l'abandon، أو l'éclectisme juridique)؟ ونسلك مبدئياً، في هذا المقال، منحنى المزاوجة بين استراتيجيتي التوطين والتغريب ونتخذهما استراتيجيتي ترجمة تُنتهج في نقل النصوص ذات الطابع القانوني، مع إضافة المصطلح المصدر في حاشية سفلية وشرحه باقتضاب مثل شرح مصطلح «النشوز» بـ l'abandon du domicile conjugal، مما يضمن سهولة القراءة، وتحرى الدقة العلمية، وتحقيق معايير الضبط المصطلحي، ومن ثمَّ استيفاء متطلبات الترجمة القانونية بوصفها ترجمة متخصصة.

وفي ترجمة حيثيات عقود الطلاق، نجد مصطلح «العِدَّة»، أجل انقضاء ما بقي من آثار الزواج بعد الفقرة، يُترجم إلى الفرنسية بـ «Retraite légale» في غير ما موضع من قانون الأسرة الجزائري المترجم إلى الفرنسية؛ إلا أن اقتراس هذا المصطلح مباشرة إلى الفرنسية، بصيغة «Idda»، يكون أقرب إلى دلالة الأصل العربي، أو بتوظيف المصطلح الفرنسي «délai de viduité»، الذي يحقق المعنى الشرعي والمقصد القانوني. وإذا لم يراع المترجم الأبعاد الدينية، في أثناء النقل، يؤدي ذلك إلى الخلط بين مفهومين مختلفين تماماً، وهما الاستبراء والعدة، من حيث الأسباب المؤدية إليهما.

من أشد الأخطاء الشائعة في هذا الصدد نجد أشباه النظائر الثقافية (les faux-amis culturels)، أو المصطلحات الزائفة أو المخادعة، القريبة لفظاً والبعيدة معنًى؛ فمصطلح «شهادة»، على سبيل المثال، يعني حرفياً بالفرنسية «Témoignage»، أو «Diplôme» في المجال الأكاديمي، ولكنه في سياق الأحوال الشخصية، قد يشير تحديداً إلى الإشهاد الشرعي يُثبت واقعة ما (مثل الزواج). إن ترجمة هذا المصطلح منهجياً إلى الفرنسية بـ «Témoignage» سيكون اختزالاً لبعده الديني. وبغية تحري الترجمة السديدة، لا بد من مباشرة تحليل سياقي شامل ودقيق للاختبار بين المصطلحات الفرنسية الآتية Attestation شهادة، أو Acte de notoriété إشهاد شرعي، أو déclaration testimoniale إقرار الشهادة.

2.3 ترجمة مصطلحات الأحكام القضائية من الثقافة الفرنسية إلى العربية

تُشكّل الترجمة إلى العربية (بوصفها لغة مستهدفة في هذا السياق) تحديًا معاكسًا، أي تحدي المصطلحات المستحدثة الوافدة من اللغات الأجنبية من جهة، ومسعى إحياء التراث المعجمي العربي من جهة ثانية. ولترجمة مفاهيم فرنسية حديثة مثل *le juge des libertés et de la détention* (JLD) قاضي الحريات والاحتجاز (والحبس) ، أو *l'ordonnance de référé* الأمر المؤقت، يتعين على المصطلحيين (علماء وضع المصطلحات) والمترجمين إما استحداث مصطلحات جديدة وصفية وشارحة (مثل: قاضي الحريات والاحتجاز (والحبس) أو أن يستقوا من الفقه الإسلامي (الشريعة الإسلامية) مفاهيم قياسية، وهذه عملية دقيقة وحساسة قد تُضفي على المصطلح المنقول إلى العربية نزعة دينية ومعنى لا يتوافق ودلالته الأصلية المعبر عنها في الفرنسية.

وفي نقل المصطلح الفرنسي «Concubinage» ، أي العلاقة الفعلية التي تجمع شخصين يتشاركان العيش معاً دون رابطة زوجية شرعية، يضطر المترجم القانوني إلى تفادي توطينه قدر الإمكان وتبني آراء نظرية المعنى وترجمته بـ «المساكنة الحرة»، دون تحديد طبيعة هذه العلاقة في الشريعة الإسلامية ووصفها بأنها «علاقة محرمة». فمستقبل هذا المصطلح، يعلم لا محالة بأنه مصطلح دخيل على الثقافة الجزائرية ويتنافى مع شرائع المجتمع الجزائري وضوابطه.

وفي السياق ذاته، لا يستطيع المترجم أن يتصرف في نقل الجملة المصطلحية الآتية «L'IVG, ou Interruption Volontaire de Grossesse»، فما عليه إلا أن يختار مصطلح «الإجهاض» مقابلًا وظيفيًا ذا انتشار واسع في المجتمع العربي. وفي ترجمة مصطلح «Fécondation in vitro»، يختار المقابل العربي «الإخصاب في الأنبوب»، وفي ترجمة مصطلح «Clonage humain»، يوظف الجملة المصطلحية الآتية: «الاستنساخ البشري» (ق.م.ف.ع، 2012، ص 2287).

يكنم الرهان الرئيسي، في العالم العربي، في توحيد المصطلحات وتنميتها وتقييسها ومعيّرتها (القاسمي، ع، 2008، ص 305)، إذ نجد بعض الدول العربية تطور مصطلحاتها الخاصة، منتهجة نزعة ذاتية صرفة، مواجهة المفاهيم الغربية؛ مما أدى إلى تجزئة المصطلحات وتعددتها. وهذه من المشكلات المصطلحية الترجمية، إذ نجد مسميات عديدة للدلالة على المصطلح الواحد، ما يشكل عائقًا للتواصل بين الناشطين في الحقل المعرفي ذاته. وهذه قضية شائكة تطال المصطلح بصفة عامة، لا سيما في عصرنا الرقمي الحالي، حيث نجد المقابل الذي تقترحه المنصات الرقمية المختلفة لا يؤدي وظيفته في التواصل بين العلماء داخل التخصص الواحد، فالمشكلة، هنا، ليست نابعة من الصحة اللغوية للمصطلح، ولكنها ضرورة الوضوح والدقة في التواصل العلمي بين أهل التخصص (حجازي، م. ف، د.ت، ص 227-228).

لذلك، يجب على العاكف على ترجمة نص قانوني فرنسي، إلى العربية، الاختيار بين مصطلح إقليمي (مفهوم محليًا) ومصطلح آخر عالمي (مفهوم لدى الناطقين بالعربية جميعهم)، وهذا قرار يعتمد على ذائقة الجمهور المستهدف ومدى قدرتهم على تداول المصطلح المنقول. وهنا، تصبح الاستعانة بميثاق الترجمة والتعريب، ومجامع اللغة العربية، والاتحاد العربي عامة، والمنظمة العربية المختلفة، وأبحاث المختبرات الجامعية؛ أمرًا ذا أهمية بالغة.

4. خاتمة:

أسفرت هذه الدراسة عن طبيعة التيارات المعاصرة في علم المصطلح، المتسمة بالحركية، والتهجين، والسعي إلى خلق التناغم اللساني والمعرفي؛ التي تضع الترجمة القانونية، لا سيما ترجمة حيثيات الأحكام القضائية وأسبابها، على مفترق الطرق الذي يجمع بين اللسانيات، والقانون المقارن، والأنثروبولوجيا الثقافية، والتقدم التقني. فلم يعد الأمر يقتصر على مجرد ترجمة الكلمات جامدة، إنما يُعنى الأمر بنقل المفاهيم القانونية العلمية والمصطلحات اللسانية التي تعبر عنها بين عوالم معيارية متميزة لسانياً ودينياً وثقافياً وقانونياً؛ حيث يتقصد كل مصطلح دور أداة تروم بناء تصور عالمي. ويزداد هذا التعقيد في السياقين العربي والفرنسي، حيث تتطلب الاختلافات بين أنساق القانون المدني والتقاليد القانونية الإسلامية وساطةً دقيقةً ومنظمةً في آن واحد. وهكذا، يصبح المترجم القانوني مهندساً للمعنى، يبني جسوراً بين حقائق قانونية غالباً ما تكون غير متكافئة.

وفي هذا العصر الرقمي، نجد للذكاء الاصطناعي تأثيراً مزدوجاً، تأثيراً واعدًا بقدر ما هو مجازفة محفوفة بالمخاطر؛ إذ يُعدُّ أداةً ناجعةً ومُساعدةً على الترجمة وإدارة المدونات المصطلحية، كما أنه يحمل في طياته خطراً يُضعف استراتيجية توحيد المصطلحات وتنميطها وتقييسها ومعيّرتها، ويُعزز المحاكاة الدلالية (النسخ الدلالي) ما لم يُدار بحبرة بشرية مُستنيرة. ويتمثل التحدي الحقيقي الذي يواجه المترجم المعاصر في مدى إتقان هذه الأدوات - دون الخضوع لها - بُغية الحفاظ على خبرته التي لا يمكن أن تُعوّض، والتركيز على القيمة المضافة التي تقدمها تلك الأدوات، نحو: التحليل السياقي، والاختيار الاستراتيجي، والوساطة الثقافية. وفي ظلّ بيئة قانونية تحكمها تداعيات العولمة، يصبح دور المترجم المعاصر محوراً أشدَّ من أي وقت مضى، بوصفه ضامناً للدقة، وساهراً على تحقيق السلامة الدلالية، قاصداً بذلك السداد المصطلحي.

ولمواجهة هذه التحديات، تُوصي الدراسة، بناءً على محاورها النظرية والتطبيقية، بالأولويات الآتية:

- تطوير قواعد بيانات مصطلحية ثنائية اللغة ومُحدّدة السياق (تتضمن نماذج قائمة على التوظيف وفق السياق، والشروحات المبسّطة، والتعليقات العملية، والنماذج الأصل المستمدة من الهيئات القضائية).
- تعزيز التدريب على المهارات الثلاثية (التي تجمع القانون والترجمة والتقنيات المعلوماتية الحديثة)، أي التدريب الثلاثي الهجين، للمترجمين القانونيين، بهدف تسليحهم بمهارات فذّة تجمع بين دقة المحامي، وخفّة اللساني وحركيته، وفطنة المترجم واحترافيته، وسرعة المعلوماتي وعالميته.
- تشجيع البحث في القانون المقارن، العربي والفرنسي، ودعمه؛ لتحديد مواطن التباين المفاهيمي بدقة، وإضفاء الطابع الرسمي على استراتيجيات الترجمة المناسبة.
- إرساء مبادئ التفكير الأخلاقي المتمركز حول دور المترجم القانوني في مواجهة الذكاء الاصطناعي، بُغية جعله مساعداً لا بديلاً، دعامةً لا وسيلةً هدامةً؛ تؤدي إلى فوضى مصطلحية.

وفي ظل هذه التوصيات، وسعيًا إلى تجسيدها على أرض الواقع، تتمكن الترجمة القانونية من الاضطلاع بدورها الكامل باعتبارها حلقة وصل بين الأنساق المتمايزة، والمشاركة في إدارة حوار قانوني دولي، متوازن وحقيقي؛ يحترم خصوصيات الشعوب اللسانية والدينية والثقافية.

5. قائمة المراجع:

قائمة المراجع العربية:

بوجلاب، أمين. بوالخلفة، محمد رضا. بن عودة، عديلة. (2021). *تكوين المترجم في مجال الترجمة القانونية في عصر العولمة بين الواقع الأكاديمي والآفاق المهنية: حالة معهد الترجمة لجامعة الجزائر 2*. دفاتر الترجمة. المجلد 24. العدد 1. الصفحات: 294-308.

حجازي، محمود فهمي. (د.ت). *الأسس اللغوية لعلم المصطلح*. القاهرة: مكتبة غريب (دار غريب للطباعة).
الديداوي، محمد. (2009). *الترجمة والتواصل - دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم* (ط2).
الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي.
رضوان زكي، مختاري. (2016). *أثر الشريعة الإسلامية في ترجمة القانون المدني بالجزائر: قانون الأسرة أنموذجاً: دراسة تحليلية مقارنة*. الجزائر: معهد الترجمة. جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة.
ساسى، عمار. (2012). *صناعة المصطلح في اللسان العربي - نحو مشروع تعريب المصطلح العلمي من ترجمته إلى صناعته* (ط1). إربد - الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
القاسمي، علي. (2008). *علم المصطلح - أسسه النظرية وتطبيقاته العملية* (ط1). بيروت - لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

القاسمي، علي. (2009). *الترجمة وأدواتها - دراسات في النظرية والتطبيق* (ط1). لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
القانون المدني الفرنسي بالعربية. (2012). فرنسا - لبنان: دالوز DALLOZ. جامعة القديس يوسف. كلية الحقوق والعلوم السياسية. مركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي.

قائمة المراجع الأجنبية:

CABRÉ, Maria Térésa. (1998). *La Terminologie : Théorie, Méthode Et Applications* (Traduit Du Catalan Et Adapté Par Monique C. Cormier Et John Humbley). Canada : Les Presses De l'Université d'Ottawa. Armand Colin.
CATFORD, J. C. (1965). *A Linguistic Theory Of Translation: An Essay In Applied Linguistics*. London: Oxford University Press.
GILE, Daniel. (2005). *La Traduction : La Comprendre, L'apprendre* (1^{re} Edition : 2005, 4^e Tirage : 2014). Paris : Presses Universitaires De France.

- NIDA, Eugene A. (1964). *Toward A Science Of Translating: With Special Reference To Principles And Procedures Involved In Bible Translating*. Leiden: E.J. Brill.
- NIDA, Eugene A., And TABER, Charles R. (1982). *The Theory And Practice Of Translation*. Leiden – Netherlands: E. J. Brill.
- REISS, K., And VERMEER, H. J. (1984). *Grundlegung Einer Allgemeinen Translationstheorie*. Tübingen: Niemeyer.
- REY, A. (1979). *La Terminologie : Noms Et Notions*. Paris : Presses Universitaires De France.
- SELESKOVITCH, Danica., Et Marianne, LEDERER. (1993). *Interpréter Pour Traduire* (3^e Édition – Revue Et Corrigée). Paris : Didier Érudition. Publications De La Sorbonne. Série : Littératures / 10. Collection « Traductologie 1 ».
- VENUTI, Lawrence. (1998). *The Scandals Of Translation: Towards An Ethics Of Difference* (1st Ed.). London & New York: Routledge.
- VERMEER, H. J. (1989). *Skopos Und Translationsauftrag*, Heidelberg: Institut Für Übersetzen Und Dolmetschen.
- VINAY, Jean-Paul., Et DARBELNET, Jean. (1972). *STYLISTIQUE COMPARÉE Du FRANÇAIS Et De L'ANGLAIS* (1^{re} Edition 1958). Paris : Didier.